

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٩٩

الجمعة، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

وأود، نيابة عن الجمعية العامة، أن أنقل إلى أفراد أسرة السيد ليوبولدو بنيتس وإلى حكومة أكوادور وشعبها أعمق تعازينا وأخلصها.

والآن أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة تكريماً لذكرى ليوبولدو بنيتس.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أكوادور.

السيد فالنسيا رودريغيز (أكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحو لي أن أشكركم سيدي الرئيس، باسم حكومة أكوادور وأسرة السفير ليوبولدو بنيتس والبعثة الدائمة، على الكلمات التي تفضلتم بها للتو تكريماً لذكرى ابن بلدي اللامع الذي رحل عنا قبل فترة وجيزة في غواياكيل.

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شاه (الهند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

تأبين السيد ليوبولدو بنيتس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن نبدأ في تناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا لهذا الصباح، يضطرني واجبي المحزن أن أبلغ أعضاء الجمعية العامة بوفاة صاحب السعادة السيد ليوبولدو بنيتس، ممثل أكوادور، الذي وافته المنية في ٧ آذار/مارس.

عمل السيد بنيتس رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين، وكان الممثل الدائم لأكوادور لدى الأمم المتحدة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥. وقد اضطلع بدور بارز في هذه المنظمة، وأسهم إسهاماً كبيراً في سبيل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت ببناء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

(انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية):
مذكرة من الأمين العام (A/49/861)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في مذكرته (A/49/861)، بوجود شاغر في محكمة العدل الدولية نتيجة وفاة القاضي روبرتو أغو، من إيطاليا، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥.

وكان القاضي أغو قد انتخب عضوا في المحكمة اعتبارا من ٦ شباط/فبراير ١٩٧٩، ثم أعيد انتخابه اعتبارا من ٦ شباط/فبراير ١٩٨٨. وكانت مدة ولايته الحالية ستنتهي في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧. ووفقا لأحكام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يتعين، بالتالي، على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن ينتخبا عضوا للمحكمة ليعمل طوال الفترة المتبقية من مدة ولاية القاضي أغو، أي حتى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وعملا بالمادة ١٤ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، قام مجلس الأمن، في جلسته ٣٥٠٧ المعقودة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥، باتخاذ القرار ٩٧٩ (١٩٩٥). وفي ذلك القرار، قرر المجلس أن يجري الانتخاب لملء الشاغر الذي نشأ في المحكمة نتيجة لوفاة القاضي أغو، وذلك في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في جلسة يعقدها مجلس الأمن وفي جلسة تعقدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وتمكينا للجمعية العامة من اتخاذ الإجراء اللازم، سيتعين إعادة فتح باب النظر في البند ١٥ (ج) من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ١٥ المدرج في جدول الأعمال، والمعنون "انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية"؟

تقرر ذلك.

كان ليوبولدو بنيتس إكوادوريا بارزا برع في عدة ميادين، وعلى وجه الخصوص في فن الصحافة والمناظرة وفي التعليم والبحوث التاريخية، وفي ميدان الدبلوماسية. وكان ممثلا دائما لإكوادور لدى الأمم المتحدة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥. وقد تشرفت بأبني كنت أحد أعوانه المقربين. وكان بارزا في أدائه لوظائفه. كما أنه أثبت امتيازه حينما كان عضوا في مجلس الأمن ورئيسا له في عام ١٩٦٠، ورئيسا للجنة السياسية الخاصة في عام ١٩٦٢، ورئيس اللجنة الأولى في عام ١٩٦٦، ورئيس الجمعية العامة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤. وكان يشغل منصب الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومثل إكوادور في بلدان عديدة منها بوليفيا وأوروغواي والأرجنتين والمكسيك.

كانت رقة مشاعر دون ليوبولدو وطريقة تعامله مع الناس مضرب الأمثال، وكل من مروا عبر قاعات وأروقة هذه المنظمة أكبروا فيه هذه الخصال.

لكم، إذن، جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على ما تكرمتم بذكره عن هذا السياسي الإكوادوري اللامع.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة، بوصفي ممثل البلد المضيف، للإعراب عن تعازينا لأسرة السفير ليوبولدو بنيتس ولحكومة إكوادور في مناسبة وفاته الحزينة. لقد كان زميلا مرموقا للعديد منا حينما كان يعمل طوال ١٥ عاما بوصفه الممثل الدائم لبلده.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ١٥ من جدول الأعمال

قريبا تقديم مشروع قرار بهذا المعنى، وتقوم النرويج حاليا بعملية مشاورات مع الوفود المهتمة بشأن نص مقترح.

إزاء هذه الخلفية، يطلب الممثل الدائم أن يعاد فتح باب مناقشة البند ٣٧، البند الفرعي (ب)، من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ليس لديها اعتراض على إعادة فتح باب مناقشة البند الفرعي (ب) من البند ٣٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ الأعضاء أن البند الفرعي (ب) من البند ٣٧ من جدول الأعمال سينظر فيه في موعد لاحق يعلن عنه في "اليومية".

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/49/857 و A/49/860)

مذكرة من الأمين العام (A/49/856 و Corr.1)

رسالة من الأمين العام الى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/49/879)

مشروع قرار (A/49/L.64)

تقرير اللجنة الخامسة (A/49/871)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الذي سيعرض مشروع القرار A/49/L.64.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فضلا عن ذلك، أود أن أبلغ الجمعية العامة بشاغر آخر سينشأ في محكمة العدل الدولية نتيجة لاستقالة القاضي السير روبرت جينينغز من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اعتبارا من ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقد اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٣٥١٠ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥، القرار ٩٨٠ (١٩٩٥) الذي قرر فيه أن يجرى الانتخاب لملء الشاغر في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، في جلسة يعقدها مجلس الأمن وفي جلسة تعقدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

طلب إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٣٧ من جدول الأعمال (تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق) رسالة من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة (A/49/866)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الممثل الدائم للنرويج في رسالته المؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، والموجهة الى رئيس الجمعية العامة، بقرار الجمعية العامة ٢١/٤٩ باء الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي طلب فيه الى الأمين العام أن يعين احدى وكالات الأمم المتحدة لتقوم بدفع التبرعات التي تقدمها الجهات المانحة في ضوء أنشطة لجنة الاتصال المخصصة لمرتبات قوة الشرطة الفلسطينية وتكاليف بدء تشغيلها الأخرى، وذلك لفترة أقصاها نهاية آذار/مارس ١٩٩٥.

وفي ضوء التجربة الايجابية لذلك الترتيب حتى الآن والحالة المالية الصعبة السائدة لدى السلطة الفلسطينية تعتقد النرويج، باعتبارها رئيس لجنة الاتصال المخصصة، أن الترتيب ينبغي أن يستمر لفترة من الوقت.

ويذكر الممثل الدائم للنرويج أيضا أنه تلقى تعليمات من حكومته بأن يلتمس تمديد الإذن الممنوح للأمين العام فيما يتعلق بدفع المرتبات وما الى ذلك الى قوة الشرطة الفلسطينية. وسيتم

الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وتسييرها بصورة طبيعية؛ والتوقيع على اتفاقات بشأن الترتيبات الأمنية مع كلا الطرفين؛ وإقامة علاقات وثيقة مع هيئات الدولة المختصة بحقوق الإنسان؛ وإقامة اتصالات مرنة بالهيئات والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويبين ذلك بوضوح أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا أداة فعالة متاحة لاستخدام المجتمع الدولي في الاسهام في جهود شعب غواتيمالا من أجل تحقيق السلم. ونعتقد أن وجود البعثة في غواتيمالا مهم وبالتالي ينبغي أن يستمر. ومشروع القرار الذي نعرضه على الجمعية اليوم يأذن بتمديد ولاية البعثة فترة ستة أشهر إضافية، حسبما أوصى الأمين العام.

إن مشروع القرار يرحب ببدء البعثة ووزعها بالكامل، وبما قدم إليها من دعم وتعاون من جانب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

وهو يدعو المجتمع الدولي الى زيادة دعمه لبناء المؤسسات والمشاريع التعاونية مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بهدف تعزيز النظام الغواتيمالي لحماية حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق تقديم تبرعات الى الصندوق الاستئماني لعملية إقامة السلم في غواتيمالا الذي يتولى الأمين العام انشاءه.

ويرحب مشروع القرار بتقرير الأمين العام عن البعثة، ويحيط علماً مع الارتياح بتقرير مدير البعثة عن أنشطتها في الأشهر الثلاثة الأولى منذ إنشائها ويطلب الى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي اتباع توصيات البعثة والامتثال التام لالتزاماتها بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان.

ويعرب مشروع القرار أيضاً عن القلق إزاء تباطؤ مفاوضات السلم خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ وعدم الوفاء بالمواعيد المستهدفة التي اتفق

السيد تيلو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن اسبانيا، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية - وهي البلدان التي انضم إليها في تقديم مشروع القرار كل من الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بيرو، ترينيداد وتوباغو، الدانمرك، السلفادور، السويد، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، نيكاراغوا، هولندا، اليونان، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.64، والمعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا".

استجابت الجمعية العامة، بموافقتها على انشاء البعثة في أيلول/سبتمبر الماضي، للنداء الوارد في القرار ١٦١/٤٨، الذي يشجع المجتمع الدولي على توفير المساعدة لشعب غواتيمالا تحقيقاً لمطالبته الى السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية. ولقد أعربت عن التأييد لعملية المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الوقت الذي تم فيه التوقيع على أربعة اتفاقات هامة. وعلى وجه الخصوص، استجابت للطلب المحدد من الأطراف بالبدء في بعثة التحقيق.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/49/860 يشير الى أن اتفاق مركز البعثة قد أقر في كانون الثاني/يناير الماضي وأن البعثة قد وزعت وزعا تاما في ٢٨ شباط/فبراير. وتلاحظ أيضاً أن البعثة تضع حالياً مشاريع مع مختلف المؤسسات الغواتيمالية وتعد مشروعاً طويلاً الأجل للإصلاح الهيكلي لإقامة العدل. وهذه المشاريع، كما يلاحظ الأمين العام، أساسية بالنسبة لتعزيز قدرة المؤسسات الغواتيمالية.

وبالمثل، فإن تقرير مدير البعثة، الذي استرعى الأمين العام انتباه الجمعية اليه في الوثيقة A/49/856، يذكر أنه من بين الأهداف التي حققتها البعثة إقامة علاقات عمل ثنائية مع الحكومة ومع

عملياتها يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ قد تم وزعها بالكامل بحلول يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. ولقد بدأت، بالتالي، وبقوة بشرية محدودة، القيام بجميع المهام الموكولة اليها قبل شهر فقط. ويبين التقرير أن وجودها على الأرض منذ ذلك التاريخ يتصف ببالغ الفعالية.

والطرفان الغواتيماليان، أي الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، بتوقيعها على الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، تعهدا بتحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومن المهم أن تبذل جهود حقيقية في هذا المجال.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بأسف استمرار ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ونتيجة لذلك تقدم البعثة توصيات الى الطرفين - ومعظم التوصيات موجه الى الحكومة - الأمر الذي يوضح الجهود التي لايزال يتعين بذلها من قبل كل طرف. ويناشد الاتحاد الأوروبي الطرفين مراعاة الملاحظات التي قدمت اليهما في هذا السياق.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان، في غواتيمالا، كما في أماكن أخرى، يرتبط بالحصانة التي يتمتع بها مرتكبوها. لهذا السبب تقتضي خطة المجتمع الدولي بالأ يركز على الحالة على الأرض فحسب، ولكن بأن يتعاون أيضا في تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان، ولهذا السبب أوكل الى البعثة ولاية تمكنها من الاضطلاع بدور نشط في هذا المجال. وإذا أريد تحقيق نتائج مرضية، يجب أن تستمر هذه التجربة. وهذا هو السبب في أن أعضاء الاتحاد الأوروبي سيصوتون مؤيدين تجديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، وفي أنهم من ضمن مقدمي مشروع القرار الذي عرضه سفير المكسيك توا.

عليها الطرفان لعقد اتفاق بشأن إقامة سلم وطيء ودائم. وفي هذا الصدد، تكرر الجمعية التأكيد على الأهمية الكبرى التي تعلقها على الإسراع في عقد اتفاق بشأن إقامة سلم وطيء ودائم. وتحث الطرفين على الوفاء بالتزامهما بإعطاء زخم جديد لعملية التفاوض.

وأخير يطلب مشروع القرار الى الأمين العام أن يحيط الجمعية العامة علما إحاطة كاملة بتنفيذ القرار المذكور.

وإننا على اقتناع بأن تمديد ولاية البعثة يوفر للمجتمع الدولي الوسيلة للإسهام في الجهود التي يبذلها الشعب الغواتيمالي من أجل تحقيق المصالحة. وهو دعامة رئيسية للحوار والمفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي صوب إبرام اتفاق نهائي للسلم الدائم وهو الاتفاق الذي طالما انتظره شعب غواتيمالا.

ونحن نرحب بأن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يقومان اليوم في مدينة مكسيكو بالتوقيع على الاتفاق بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين. ويتصف هذا الحدث بأهمية خاصة حيث أنه يحدد بطريقة ملموسة الإرادة السياسية للطرفين لتحقيق اتفاق سلم نهائي.

ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا - وهو تعبير عن التزام المجتمع الدولي ببذل الجهود دعما لعملية السلم في غواتيمالا - ستعتمده الجمعية العامة بالإجماع.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أنشأت الجمعية العامة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لفترة ستة أشهر. والبعثة التي بدأت

الأرجنتين على عملية السلم في أمريكا الوسطى عامة، وعلى مفاوضات السلم في غواتيمالا بصورة أخص. إن الأرجنتين تتعاون في عملية السلم الجارية في جمهورية غواتيمالا الشقيقة وتتابعها، وهي تعرب عن الأمل في أن الجدول الزمني للاتفاقات الذي اقترحه الأمين العام ووافقت عليه الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يمكن الانتهاء منه دون مزيد من التأخير كي تتمكن العملية من المضي صوب إعادة إعمار غواتيمالا على نحو سلمي وديمقراطي.

ونود أن نعرب رسمياً عن امتناننا الخاص للعمل الذي أنجزه بكفاءة موظفو بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، التي تم وزعها بالكامل منذ أوائل هذا الشهر.

ونود أن نوجه الشكر للأمين العام على تقريره الشامل. إن توصياته وملاحظاته تعطي الجمعية أساساً قوياً لاعتماد مشروع القرار المطروح عليها، ووفدي يتشرف بتبنيه.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ستة أشهر، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع قراراً بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. وحكومتي، بوصفها أحد أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا، يسرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار الذي يحدد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر. ونوافق تماماً على رأي الأمين العام الذي مفاده أن النجاح في تنفيذ الاتفاق بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي

"... يتوقع أن يساهم ... إيجاباً في عملية التفاوض الرامية إلى إقامة سلم

على أنه لا يمكن قصر المصالحة الوطنية بين جميع الغواتيماليين على تنفيذ الاتفاق الوحيد لحقوق الإنسان الذي وقع حتى الآن، والاتحاد الأوروبي يرحب في هذا الصدد بكون حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يزمعان على التوقيع في مكسيكو اليوم على اتفاق بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين.

ومع ذلك، يجب على الأمين العام ومبعوثيه إلى المفاوضات، الذين نحیی مئابرتهم هنا، أن يواصلوا حث الطرفين على إبرام مجموعة اتفاقات يمكنها أن تكفل إنهاء المواجهة المسلحة، في حين تقوم بإرساء الأسس لسلم دائم. ولذلك يجب أن تستمر المفاوضات وأن يحرز تقدم سريع صوب تحقيق هذا الهدف.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الشروط الدنيا لاستمرار الأمم المتحدة في المشاركة في عملية السلم قد تم الوفاء بها. وهو يأمل في أن تسير الأمور إلى الأمام بسرعة وفي أن يتم التوصل إلى نتائج إيجابية قبل الانتخابات التي يتعين إجراؤها قريباً. وهو يشجع الطرفين على أن يحترما، قدر الإمكان، الجدول الزمني الذي وضعتة الأمم المتحدة لإنهاء المفاوضات الجارية الآن.

إن الحالة في أمريكا الوسطى تغيرت تغيراً كبيراً في السنوات الماضية، يدل عليه التقدم الذي أحرز في السلفادور، الأمر الذي سيمكن قريباً من سحب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور. ونحن نأمل في أن ينفذ النشاط الذي تولد عن السلم في هذا الجزء من الأمريكتين جميع المواطنين في المنطقة. ويجب على الغواتيماليين من جهتهم ألا يفوتوا هذا الفرصة. ويحدونا الأمل في أن يتمكنوا في الواقع من وضع حد لصراعهم كي يستطيعوا السير على طريق الديمقراطية والتقدم، وصوب المصالحة الوطنية والعدالة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرنا أن نغتم هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية الأساسية التي تعلقها حكومة جمهورية

هذا الصدد ترحب الولايات المتحدة بإبرام الطرفين للاتفاق بشأن حقوق السكان الأصليين، الذي وقع اليوم في مدينة مكسيكو. وإن إنجاز هذا الاتفاق يجعل من الواضح أن الطرفين ما زال ملتزمين بإحراز التقدم صوب السلم النهائي، حتى في ظل المناخ الصعب للسنة الانتخابية في غواتيمالا. وإن دور الأمم المتحدة بوصفها وسيطا في العملية أعطى حافزا هاما صوب التوصل الى هذا الاتفاق.

إن اتفاق "السكان الأصليين" خطوة ينبغي أن تعقبها خطوات أخرى صوب الاتفاق النهائي. وناشد الطرفين اتخاذ خطوات ملموسة لإبداء التزامهما بالتوقيع على اتفاق سلم شامل في آب/أغسطس. وسيقوم المجتمع الدولي بتقييم التقدم المحرز قبل أن يحدد مرة أخرى ولاية البعثة؛ والمجتمع الدولي الذي تتنازعه متطلبات عديدة لا يمكنه أن يعطي الدعم المؤسسي إلا للحالات التي يكون فيها الالتزام المحلي واضحا ومستمرًا.

اليوم يوم هام بالنسبة لعملية السلم في غواتيمالا؛ وإن التزام الطرفين بتحقيق التقدم، كما يتجلى من التوقيع على الاتفاق الإضافي، يكمله عملنا هنا اليوم لتجديد التزام المجتمع الدولي بدعم البعثة. وتناشد حكومتي الطرفين ضمان جلب منافع عملية السلم الى شعب غواتيمالا، ببدل قصارى جهدهما لتخفيف وطأة الصراع الداخلي على السكان المدنيين والنظر في وقف لإطلاق النار يمكن تنفيذه على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا في الخريف الماضي كان خطوة هامة الى الأمام في عملية السلم. وإن وجود الأمم المتحدة يعطي أملا مجددا للقطاعات المدنية في غواتيمالا بأن السلم والتعمير والمصالحة الوطنية ستصبح قريبا حقيقة واقعة.

وطييد ودائم في غواتيمالا. (A/49/856)،
الفقرة ٤)

لقد حققت البعثة الكثير في وقت قصير. وفي كل من مهمتها لحماية حقوق الإنسان والتحقق منها وفي مسعاها الهام لدعم المؤسسات المحلية، تقوم بعملها على مستوى مهني رفيع وتتوخى في الوقت ذاته الصراحة مع غواتيمالا والغواتيماليين، الأمر الذي ترك أثرا طيبا.

إن البعثة، في ظل القيادة القديرة للسيد ليوناردو فرانكو فتحت مكاتب حتى في أبعد مناطق البلاد وأقامت حلقات الاتصال المحلية والوطنية اللازمة لكي تعمل بفاعلية. وهي تصدت لحالات صعبة وعملت بمثابرة للوفاء بولايتها. وتعمل حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مع البعثة لضمان قدرتها على تنفيذ ولايتها. وإن قيادة رئيس الجمهورية دي ليون تكتسي أهمية في هذا الصدد. ولا بد أن يواصل الطرفان تعاونهما وأن يفتحا الأبواب أمام البعثة وأن يقدموا جميع البيانات المطلوبة عن مسائل حقوق الإنسان، في الماضي والحاضر والمستقبل، التي تقع في إطار ولاية البعثة. كما يتعين عليهما مواصلة العمل مع وسيط الأمم المتحدة من أجل إبرام اتفاق سلم نهائي.

إن التقرير الصريح للبعثة يجعل من الواضح أن الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والحرية الفردية وكرامة الفرد وأمنه لا تزال مستمرة، وإن حقوق الإنسان لا تتمتع بالحماية الكافية في غواتيمالا. وإذ نمتدح تعاون حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي مع البعثة، نحثهما على أن يتبعوا بدقة توصيات البعثة في جميع المجالات، وأن يجددا التزامهما ويسهما في التطبيق الشامل لسيادة القانون في غواتيمالا.

إن إنشاء البعثة كان نتيجة مباشرة للاتفاق بين الطرفين في عملية السلم. وإن تأييد استمرار البعثة الى ما بعد نهاية ولايتها القادمة سيعتمد على التزام الطرفين بإحراز التقدم في تلك العملية. وفي

حالة حقوق الانسان سواء يجعل المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا أكثر تمثيلا أو باعتبارها تدبيرا من تدابير بناء الثقة بين مختلف قطاعات المجتمع.

السيد يانيز - بارنوفو (أسبانيا)(ترجمة شفوية عن الاسبانية): سبق لممثل فرنسا أن تكلم في هذه المناقشة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبديهي أن وفد بلدي يوافق تماما على بيانه. ولكنني أود أيضا أن أدلي ببعض التعليقات الاضافية باعتبار اسبانيا عضوا في مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا، ومساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان في غواتيمالا.

قبل ستة أشهر أنشأت الجمعية البعثة بقرارها ٢٦٧/٤٨. وقد اتخذ ذلك القرار استجابة للطلب المشترك من حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، الوارد في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان في غواتيمالا الذي وقعه الطرفان بأن تنشئ الأمم المتحدة بعثة للتحقق من تنفيذ ذلك الاتفاق حتى قبل انتظار التوصل الى أي اتفاق بشأن إقامة سلم وطيء ودائم. ومع أن الأمم المتحدة أعربت عن التزامها بالعملية الغواتيمالية، فإنها واصلت حث الطرفين على مواصلة عملية مفاوضات نشطة للتوصل الى سلم وطيء ودائم في أقرب وقت ممكن.

ولسوء الحظ أن عملية السلم لم تحرز منذ ذلك الوقت التقدم الهام الذي كنا نتوقعه. وتقرير الأمين العام المؤرخ ١ آذار/مارس (A/49/857) يصف الظروف التي سادت في الأشهر الأخيرة والتي أدت الى وقف المفاوضات، ويسرنا، مع هذا، أن المفاوضات استعيدت على أساس الاقتراحات التي طرحها على الطرفين وكيل الأمين العام غولدينغ نيابة عن الأمين العام يوم ١٧ شباط/فبراير.

وتشعر النرويج بالتزام خاص تجاه عملية السلم في غواتيمالا. ففي أواسط حدث قبل خمس سنوات تقريبا التوصل الى الاتفاق الذي أرسى أساس المفاوضات بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. بيد أن شعب غواتيمالا قد عيل صبره انتظارا لإحراز التقدم في عملية التفاوض الطويلة. ولهذا تشعر النرويج بالسرور الكبير للتوقيع في مدينة مكسيكو اليوم على اتفاق بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين.

وهذا يمثل خطوة هامة ومشجعة جدا في عملية السلم الجارية. وتتوقع الأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا على حد سواء التوصل الى اتفاق سلم نهائي قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في أواخر هذا العام. إن التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والإرساء المستمر للديمقراطية والاحترام المتزايد لحقوق الانسان لا يمكن أن تصبح حقيقة إلا عن طريق إنهاء الصراع المسلح. إن حالة حقوق الانسان لم تتحسن كثيرا خلال العام الماضي ولم تحرز مفاوضات السلم التقدم الذي كنا نريده. ولا تزال الحكومة النرويجية تشعر بقلق بالغ فيما يخص حالة حقوق الانسان. ولذلك نحث الطرفين على انتهاز فرصة السلم التي توفرها لهما الأمم المتحدة وأصدقاء غواتيمالا.

لقد ظلت النرويج تشجع عملية السلم في غواتيمالا بشكل نشط طوال السنوات القليلة الماضية وهناك كل ما يبرر تهنئة الأمم المتحدة على القيادة التي تبديها في المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. لقد وفرت الأمم المتحدة دفعة جديدة لعملية السلم. وكان انشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان في غواتيمالا تعبيرا ملموسا عن تضامن المجتمع الدولي مع غواتيمالا والشعب الغواتيمالي. ويجب أن يعتبر واحدة من أهم الخطوات المتخذة في عملية بناء الثقة. ولذلك، تؤيد النرويج تأييدا تاما توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر: وحكومة بلدي مقتنعة بأن وجود البعثة يسهم في تحسين

ونحن على ثقة بأن الإطار الزمني الجديد للمفاوضات وإبرام الاتفاقات الموضوعية العملية التي لا تزال هامة سيحفزان هذه المرة الحكومة والاتحاد

على التحرك بسرعة للتوقيع على اتفاق السلم ولادماج الاتحاد في الحياة السياسية والدستورية في غواتيمالا. وعلى أية حال، وكما يذكر الأمين العام في تقريره، قد يكون من الصعب مستقبلاً أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم بالمستوى الراهن الذي تقدمه لعملية السلم - على الأقل كما هو الآن - إذا لم يظهر الطرفان بوضوح التزامهما بالسير بالعملية حتى النهاية في وقت قصير بشكل معقول.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن حكومة غواتيمالا والاتحاد يوقعان اليوم في مدينة مكسيكو اتفاقاً بشأن كيان وحقوق السكان الأصليين بحضور ممثلين ليس فقط عن الأمين العام للأمم المتحدة - الذين يمثلون بالتالي الوسيط - وإنما أيضاً عن بلدان في مجموعة الأصدقاء. وبالمثل، فإن الجمعية الغواتيمالية للمجتمع المدني، الممثلة أيضاً في المكسيك اليوم، ستعطي الطرفين كليهما المشروع الأول للمفاوضات بشأن الجولة التالية من المسائل: الإصلاح الزراعي والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية. وهناك تطورات ايجابية في هذه المجالات نرجو أن تتأكد في المستقبل القريب.

لقد تلقت الجمعية تقريرين من الأمين العام عن أنشطة البعثة. وقد ذكر في تقريره المؤرخ ٨ آذار/مارس (A/49/860) أن اتفاقاً بشأن وضع البعثة مع السلطات الغواتيمالية أبرم بشكل مرض، وأن البعثة أوزعت بالكامل تشغيلياً وجغرافياً. وأود أن أسجل مشاركة اسبانيا في الجوانب العسكرية والجوانب المتصلة بالشرطة في البعثة، وأيضاً في عنصرها المدني. وهذه المشاركة تشهد على دعم الحكومة الاسبانية لعملية سلم ظلت دائماً أملاً عزيزاً علينا حاولنا أن نشجع عليها وندفع بها بأقصى ما في قدرتنا.

لقد أحال إلينا الأمين العام في مذكرته المؤرخة ١ آذار/مارس (A/49/856) التقرير الأول لمدير البعثة، السيد ليوناردو فرانكو. ونود أن نشكره هنا ليقظته وعمله على رأس البعثة. ويبين تقريره أن هناك جوانب لحالة حقوق الانسنان في غواتيمالا ينبغي أن تثير اهتمام المجتمع الدولي. ومما يتسم

لحقوق الإنسان. كما أن المشورة والرصد التقنيين اللذين تقدمهما الهيئة المعنية بحقوق الإنسان عن طريق الخبرة المستقلة السيدة مونيكا بينتو يشكلان أداة أخرى هامة في متناول غواتيمالا.

لقد شاركت اسبانيا البلدان الأخرى في مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا في إعداد مشروع القرار A/49/L.64 وشاركت أيضا في تقديمه، ونرجو أن تعتمد الجمعية العامة. إن مشروع القرار يحدد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى وفقا لتوصية الأمين العام في تقريره المؤرخ ٨ آذار/ مارس.

إننا نأمل ونثق في أن وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا سيؤدي إلى استمرار الإسهام في تحسين حالة حقوق الإنسان في سياق عملية السلم ويجعلنا نقرب في الشهور القادمة من إقامة سلم وطيء ودائم في غواتيمالا.

السيد تيخيرا - باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تتطلب أية عملية للسلام أن تلتزم الأطراف المعنية بإنهاء الصراع فيما بينها وأن تتوافر لديها الإرادة السياسية للتفاوض بشأن الشروط اللازمة لتدعيم السلم. وفي غواتيمالا تم التوصل إلى مرحلة تبشر بالخير. وفنزويلا، كعضو في مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا، تشعر بالرضا إزاء ذلك.

وتوجد الآن دعامتان لعملية السلم: الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، والاتفاق الخاص بهوية السكان الأصليين وحقوقهم، اللذان يجري التوقيع عليهما اليوم في المكسيك. وكلا الاتفاقيين هام لتوطيد السلم دون إضعاف الدولة الغواتيمالية.

لقد قدمت الأمم المتحدة الدعم الفعال للمفاوضات ووفرت المناخ العام للوفاء. ولعب الوسيط دورا فعالا وهاما واضطلع بعمله بامتياز واقتدار وكسب ثقة جميع الأطراف. وهذه بالتأكيد

بخطورة خاصة الانتهاكات المتكررة للحق في الحياة والافلات من العقاب على ارتكاب هذه وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان الذي يبدو أنه أصبح مألوفا، والذي من شأنه أن يكشف عن عيوب خطيرة في آلية تطبيق القانون.

إن مدير البعثة يعكف على وضع مجموعة من التوصيات، معظمها موجه الى الحكومة ولكنها لا تستبعد الاتحاد. والهدف النهائي من هذه التوصيات هو امتثال كلا الطرفين للالتزامات التي تعهدا بها في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان الذي انشئت البعثة لرصده.

إن إصلاح النظام القضائي ومكتب المدعي العام في غواتيمالا، وإعادة تنظيم جهاز الشرطة والجهاز العسكري - مع تحقيق فصل واضح بين السلطات - ودعم السلطة المدنية، وبخاصة في المناطق الريفية، هي جوهر التوصيات الموجهة الى الحكومة، شأنها شأن النداء الموجه الى الاتحاد للامتثال لالتزاماته بالامتناع عن التخويف وعن تخريب المنشآت المدنية.

وتنفيذ هذه التوصيات من جانب السلطات في غواتيمالا، ومن جانب الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي له أهمية كبيرة في المساعدة في ضمان تمتع جميع المواطنين في غواتيمالا بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أنه سيساعد على إيجاد جو من الثقة المتزايدة اللازمة لنجاح عملية السلم.

وليس من الإنصاف ألا نعترف بجهود السلطات الغواتيمالية في تحسين حالة حقوق الإنسان. وما يبغيه المجتمع الدولي هو أن يساعد المؤسسات الغواتيمالية والمجتمع الغواتيمالي في جهودهما. ولبلوغ تلك الغاية نعتقد أن وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا له أهمية كبرى باعتباره حافزا لضمان الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها الطرفان في الاتفاق الشامل والقيام، في الوقت المناسب، بتوفير التعاون التقني اللازم لتسهيل عملية التحول إلى دولة تتوافر فيها جميع الضمانات اللازمة للاحترام الكامل

وبلدي مصمم تصميمًا حاسمًا على المساعدة في تحقيق السلم والتنمية الاقتصادية في أمريكا الوسطى وهو يؤيد بحماس مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. ويرجو وفدي بصدق أن يرقى الواقع السائد في غواتيمالا إلى مستوى الكلمة المكتوبة وأن يتوطد السلم وتوافق الآراء بما يؤدي إلى تحقيق تقدم أكيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة الخاصة بهذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا".

أود أن أعلن أن بليز أصبحت ضمن مقدمي مشروع القرار.

تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار ترد في الوثيقة A/49/871

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار A/49/L.64؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستيانوس - كارو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني بالنيابة عن وفد بلدي أن أخطب الجمعية العامة بشأن: "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"، خصوصًا واننا اعتمدنا للتو بتوافق الآراء القرار الذي يتناول عملية السلام في بلدي - التي تنفذ برعاية الأمين العام - والتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المضطلع بها بموجب الاتفاق

تجربة إيجابية للأمم المتحدة تؤكد من جديد أهمية العمل المتعدد الأطراف.

إن إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا لعبا دورا أساسيا في مجال بناء الثقة الحساس. والتقرير الذي قدمه مدير البعثة والمعروض على الجمعية العامة اليوم يبين حجم المشاكل التي تكمن وراء الصراع الطويل الأمد في المجتمع الغواتيمالي وتعقدتها.

وقد استجابت منظمنا للانفتاح الذي ولّده توقيع الاتفاق الإطاري بتوفير أساليب للمشاركة تتمشى مع الظروف السائدة وترمي إلى بناء المزيد من الثقة. وهذا الالتزام يجب أن يستمر. وهذا هو ما يقصده مشروع القرار A/49/L.64 المعروض على الجمعية العامة والذي تؤيده مجموعة أصدقاء عملية السلم.

والكثير من الدروس التي تعلمتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسوية النزاعات يتعرض للاختبار من الظروف في غواتيمالا. وأحدها هو مسألة مدى ضرورة تحلي جميع الأطراف بالإرادة السياسية المتسمة بالتصميم على التغلب على ما بينها من خلافات. ولهذا السبب تشعر فنزويلا بالرضا لأن المفاوضات قد استؤنفت ولأن الأطراف قد استجابت بشكل عام لمجموعة الاقتراحات المنقحة التي قدمها الأمين العام. وإذا ما نفذ اتفاق شباط/فبراير بشأن الجدول الزمني المعدل فستتوفر لغواتيمالا الأسس اللازمة لتحقيق سلم داخلي بحلول منتصف هذا العام.

ونظرا لأن الانتخابات ستجرى في غواتيمالا في هذا العام، فإنها توفر فرصة فريدة لحسم جميع المشاكل المعقدة التي أدت إلى الصراع المسلح بالوسائل السلمية. ويجب أن تتوقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن يبذل كل جهد مستطاع لبناء الثقة وتشجيع المحادثات لصالح الأمة الغواتيمالية في إطار الجدول الزمني الموضوع.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للبرازيل والسويد على إسهامهما في تسهيل عمل بعثة التحقق في غواتيمالا، وللمجتمع الدولي برمته على تضامنه وعلى ما قدمه بسخاء من دعم دبلوماسي وسياسي من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة الغواتيمالية.

وفي معرض الإعراب مرة أخرى عن امتناننا، أود أن أشير إلى أن من الأهمية بمكان أن يكمل الدعم والتعاون الدولي الجهود الوطنية الرامية إلى استئصال جذور الأزمة والقضاء على العوامل التي ولدتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

عرض تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة عن البنود ١٠٧ و ١١٣ و ١١٨ (أ) و ١٢٨ و ١٣٢ (أ) و ١٦٢ من جدول الأعمال. أرجو مقرر اللجنة الخامسة أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

السيد جاكوتا (الجزائر) (مقرر اللجنة الخامسة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أقدم اليوم إلى الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة ببنود جدول الأعمال ١٠٧، و ١١٣، و ١١٨ (أ)، و ١٢٨، و ١٣٢ (أ)، و ١٦٢.

وترد توصية اللجنة الخامسة المتعلقة بالبند ١٠٧ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥"، في الفقرة ١٢ من التقرير A/49/822/Add.1. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة تلك التوصية دون تصويت.

وترد توصيتا اللجنة الخامسة بشأن البند ١١٣، المعنون "إدارة الموارد البشرية" في الفقرتين ١٠ و ١١ من التقرير A/49/802/Add.1.

الشامل بشأن حقوق الانسان، والتمديد لسته أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الانسان في غواتيمالا (بعثة التحقق في غواتيمالا).

لقد قرأنا بإمعان تقرير الأمين العام (A/49/857 و A/49/860) عن أنشطة بعثة التحقق في غواتيمالا وعن الأنشطة الجارية للمساعدة في تعزيز وتوطيد الديمقراطية. ويمكننا أن نؤكد دون تردد أن عمل بعثة التحقق في غواتيمالا كان إيجابيا: فقد اتخذت خطوات إيجابية هامة خلال الشهور الثلاثة الأولى من العمل المكثف الذي نشق بأنه سيصبح أكثر أهمية مع تقدم المفاوضات نحو التوصل إلى تحقيق اتفاقات السلم النهائي وإنهاء الصراع المسلح. وان تحقيق هذا الهدف، الذي يتوق إليه توجها شديدا شعب غواتيمالا وإخواننا في أمريكا الوسطى، من شأنه أن يضع حدا لأحد الصراعات فيما يسمى بأزمة أمريكا الوسطى، ويعمل في الوقت نفسه على تسهيل إحراز التقدم في مجال بناء منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

واسمحوا لي أن أكرر أن حكومة غواتيمالا تعي واجباتها ومسؤولياتها، وستبذل كل جهد ممكن للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها وفقا لإرادة ورغبات شعب غواتيمالا، لنتمكن من تكريس مواردنا ومواهبنا لتعزيز الديمقراطية والمصالحة والتنمية في إطار الاحترام الكامل لحقوق الانسان.

وأود أن أعرب عن عميق امتنان غواتيمالا شعبا وحكومة للعمل الدؤوب الذي قام به الأمين العام وممثلوه للتغلب على العقبات وشق الطريق نحو الأهداف النهائية لعملية السلم التي نضطلع بها. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا لاسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية التي قامت، بوصفها أعضاء في مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلام، بتوفير الدعم المستمر وتقديم التوصيات والموارد لإنجاحها.

A/49/803/Add.2 وفي الفقرة ٥ من الوثيقة A/49/803/Add.3. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة هاتين التوصيتين دون تصويت.

أخيراً، وفيما يتعلق بالبند ١٦٢، المعنون "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان"، قررت اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/49/878، أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في تلك الفقرة والذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر مقرر اللجنة الخامسة.

إذا لم يكن هناك مقترح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تحليل التصويت.

ومواقف الوفود تجاه توصيات اللجنة الخامسة جرى توضيحها في اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تحليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

وهاتان التوصيتان اعتمدهما اللجنة الخامسة دون تصويت أيضاً.

وتقرير اللجنة الخامسة عن البند ١١٨ (أ) من جدول الأعمال المعنون "تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١): بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت" يرد في الوثيقة A/49/877. وفي الفقرة ٦ منه توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر توافق بموجبه الجمعية العامة بصورة مؤقتة، ريثما تنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة، على رصد مبلغ صاف قدره ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للإبقاء على البعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بما في ذلك نسبة ثلثي هذا المبلغ التي ستمول من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت، إذا ما قرر مجلس الأمن الإبقاء على البعثة.

وتوصي اللجنة الخامسة أيضاً بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ صاف قدره ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، يمثل ثلث تكلفة الإبقاء على البعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بالإضافة إلى مبلغ الـ ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار الذي ستقدمه حكومة الكويت. ومشروع المقرر هذا اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت.

الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٢٨، المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي" يرد في الوثيقة A/49/818/Add.1. وفي الفقرة ٦ توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد القرار الوارد فيها. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت.

وتوصيتا اللجنة بشأن البند الفرعي ١٣٢ (ج) من جدول الأعمال المعنون "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم"، تردان في الفقرة ٥ من الوثيقة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من الجزء الثاني من تقريرها، ومشروعاً مقررين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١١ من الجزء الثاني من نفس التقرير.

تبت الجمعية أولاً في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من الجزء الثاني من التقرير.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٨/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المقررين الواردين في الفقرة ١١ من الجزء الثاني من التقرير.

مشروع المقرر الأول عنوانه "اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع المقرر الثاني، المعنون "تكوين الأمانة العامة"، اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٢ من جدول الأعمال.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تحدد مدة الكلمة التي تلقى تعليلاً للتصويت بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل البدء في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥:
تقرير اللجنة الخامسة (A/49/822/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٢ من الجزء الثاني من تقريرها. ومشروع القرار عنوانه "المسائل الأخرى المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٧/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من النظر في البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

إدارة الموارد البشرية: تقرير اللجنة الخامسة
(A/49/802/Add.1)

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٢٨ من جدول الأعمال.

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/877)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم: تقارير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث والرابع) (Add.2 و Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتناول أولاً الجزء الثالث من التقرير (A/49/803/Add.2)

اعتمد مشروع المقرر.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثالث من تقريرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٨ من جدول الأعمال.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/818/Add.1)

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٣/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل بعد ذلك إلى الجزء الرابع من تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (أ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال المعنون: "تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذوها حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٩/٤٩).

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الرابع من تقريرها (A/49/803/Add.3).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان:
تقرير اللجنة الخامسة (A/49/878)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٩/٢٤٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٦٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠